الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٧٣
الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سخيجي (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٩ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/53/35)

تقرير الأمين العام (A/53/652)

مشاريع القرارات (A/53/L.48 و A/53/L.49 و A/53/L.50 و A/53/L.51)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **أعطي الكلمة للسيد إيبرا دجوين كا، ممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيقوم بعرض مشاريع القرارات A/53/L.48 و L.49 و L.50 و L.51 في سياق البيان الذي سيدلي به.**

السيد كا (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **يشرفني عظيم الشرف أن أقوم مرة أخرى بافتتاح المناقشة السنوية في الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين بوصفي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد أوبرتي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وعلى الطريقة التي يوجه بها أعمالنا في هذه الدورة.**

كما تعلم الجمعية العامة، فإن البند المتعلق بقضية فلسطين أعيد إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ عندما بدا واضحا بعد سنوات عديدة، أن مسألة مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه قد حجبتها الصراعات التي كانت قائمة بين الدول. وهذه المسألة لم تكن في ذلك الوقت ضمن المسائل التي كان يناقشها المجتمع الدولي. وجاء إدراج المسألة في جدول الأعمال، قبل كل شيء، نتيجة اعتراف المجتمع الدولي في ذلك الوقت بأن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يمكن حله سلميا ما لم تتم تسوية قضية فلسطين - وهي جوهر الصراع - بصورة عادلة وعلى أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وممارستها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86564
9886564

ولقد حددت الجمعية العامة تلك الحقوق على نحو لا لبس فيه، في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩)، المتخذ في الدورة التاسعة والعشرين، وأكدت مجددا أنها تشمل حق الفلسطينيين في تقرير المصير دون تدخل خارجي، وحقهم في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحقهم في العودة إلى ديارهم التي شُردوا واجتثوا منها، وحقهم في استعادة أملاكهم. وفي القرارين دإ - ٣/٧ و ١٦٩/٣٥ ألف، وكلاهما اتُخذ عام ١٩٨٠، أكدت كذلك مجددا حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة.

وبعد سنوات عديدة، وعلى الرغم من المناقشات التي لا نهاية لها واتخاذ قرارات وإعلانات لا تحصى على يد مجلس الأمن والجمعية العامة، والعديد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات، فإن حلم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لم يتحقق بعد.

وعلى الرغم من الآمال التي أحيتها حول العالم الاتفاقات الموقعة عامي ١٩٩١و١٩٩٣، فإن عملية السلام تكتنفها غيوم متزايدة سوداء وكثيفة، وتعوق العملية عقبات جمة إلى درجة تعريض الإنجازات التي تحققت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ للخطر.

واليوم، بعد أكثر من خمسين عاما على تقسيم فلسطين، ما زال نصف الفلسطينيين تقريبا البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة يعيشون في مخيمات للفلسطينيين مع عدم إمكانية عودتهم إلى ديارهم وقراهم أو التعويض عليهم عن خسارة ممتلكاتهم. ومشاكلهم الاقتصادية، ووجودهم في حال دائمة من عدم الأمان، والغارات التأديبية التي تُشَن ضدهم، والمعاناة النفسية التي يتحملها هذا الشعب، هي أمور قد لا نراها في العناوين الرئيسية، ولكنها ينبغي أن تكون تذكرة بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني.

ومنذ عام ١٩٦٧، هناك حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ مستوطن استقروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، على نحو يشكل انتهاكا مستمرا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص بوضوح على أن الدولة القائمة بالاحتلال ينبغي ألا ترحِّل أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

وقد تكثف إنشاء مستوطنات في الآونة الأخيرة، وهو مازال قائما بلا هوادة. فالقدس الشرقية ضُمَّت على نحو غير قانوني وأحيطت بمستوطنات لا تقطع بينها وبين المنطقة الطبيعية التابعة لها في الضفة الغربية فحسب، بل وتفصلها عن السكان العرب عن طريق إنشاء جيوب للمستوطنين المتطرفين. وبالتالي، فإن الخليل، وهي مدينة فلسطينية يفوق عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، قُسِّمت بطريقة فرض فيها على ٣٠ ٠٠٠ نسمة من السكان أن يعيشوا تحت الاحتلال حتى يتمكن ٤٠٠ مستوطن فقط من البقاء هناك في أمان تام.

ولا تزال مصادرة الأراضي مستمرة، لا لإتاحة إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة فحسب، بل للتمكين أيضا من إنشاء طرق جانبية تربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل. والأرض المحتلة يجري تجزئتها تدريجيا إلى مناطق منفصلة يمكن إغلاقها والسيطرة عليها بسهولة على يد القوات العسكرية. كما أن إطالة أمد إغلاق المناطق الواقعة ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية، واستمرار رفض المرور الحر بين الضفة الغربية وقطاع غزة أمران يعرقلان إلى حد كبير الحياة اليومية للفلسطينيين، ويسببان ضررا خطيرا للاقتصاد الفلسطيني الناشئ. وهذه التدابير تزعزع أيضا مصداقية اتفاقيات السلام، وتهيئ جوا من عدم الثقة بين الأطراف، وتبعث على شكوك خطيرة إزاء إمكانية التوصل إلى تفاهم، في وقت ينبغي فيه تعزيز تدابير بناء الثقة.

إن الشعب الفلسطيني لم ييأس على الإطلاق طوال تلك السنوات الطويلة على الرغم من المعاناة التي يتحملها. فهو لا يزال يؤمن إيمانا ثابتا بعدالة قضيته، ويناشد المجتمع الدولي بصبر أن يساعده على استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف.

إن الحل التوفيقي التاريخي الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٣، والمستند إلى الاعتراف المتبادل بين الطرفين وبدء عملية تفاوضية تهدف إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، يشارك فيها الفلسطينيون بوصفهم شركاء كاملين وعلى قدم المساواة، كان يمثل معلما بارزا. والاتفاقات التي أُبرمت منذ ذلك الوقت، بما في ذلك مذكرة واي الأخيرة، تدلل على أنه يمكن فعلا تحقيق الحل الدبلوماسي الذي يراعي حقوق واحتياجات الطرفين.

إن حوادث العنف المتفرقة التي يقوم بها المتشددون من الطرفين الذين يعارضون تحقيق المصالحة والتوقيع

على الاتفاقات، إنما تؤكد على ضرورة التصرف بجد وكد وحسم من أجل تحقيق تسوية عادلة وسلمية. ومن الجلي أنه إذا ما كان لهذه التسوية أن تدوم، فلا بد من أن تكون مقبولة على نطاق واسع، ولا يمكن فرضها من جانب أحد الطرفين خدمة لمصالحه فحسب. وشواغل إسرائيل الأمنية المفهومة لا يمكن أن تعالج على النحو المناسب من خلال إجراءات أحادية، وبخاصة من خلال بناء المستوطنات. وهذه الإجراءات التي تجرد الفلطسينيين من ممتلكاتهم، وتحرمهم من حقوقهم ورفاههم لا تعزز مناخ الثقة ولا تهيئ البيئة التي تفضي إلى التعايش السلمي.

إن لجنتنا، التي أنشئت من أجل المساعدة في التوصل إلى إيجاد تسوية عادلة للمسألة الفلسطينية تمكن الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم، قد رحبت دوما بعملية السلام بوصفها خطوة تاريخية في السعي من أجل السلام. ولقد جهدنا للمساعدة في تنفيذ ولايتنا في الوقت الذي واصلنا فيه الضغط من أجل أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف على أكمل وجه وفقا للقانون الدولي.

ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للعديد من الحكومات في أنحاء العالم وللمنظمات الدولية التي ساعدتنا في عملنا هذا العام، وبخاصة حكومة بلجيكا على استضافتها المؤتمر الدولي في بروكسل لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحكومة مصر على استضافتها الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية والحلقة الدراسية الخاصة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التي عقدت في القاهرة، وحكومة شيلي على استضافتها في سانتياغو الحلقة الدراسة ومنتدى المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما أننا نعرب عن امتناننا لحكومة إيطاليا لموافقتها على استضافة المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠ في روما في شباط/فبراير القادم، ولحكومة ناميبيا على عرضها استضافة الاجتماع الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في ويندهوك في نيسان/أبريل من العام القادم.

وسنواصل التعاون مع جميع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جهودها للنهوض بتسوية سلمية وعادلة نتطلع إليها جميعا إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه للفلسطينيين الحصول على المقعد الحقيقي بهم بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

وبصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى أربعة مشاريع قرارات تم تعميمها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي: A/53/L.48 و A/53/L.49 و A/53/L.50 و A/53/L.51. وأود أن أبلغ الجمعية بأن الجزائر ومالي قد انضمتا إلى مقدمي مشاريع القرارات الأربعة.

وتتصل مشاريع القرارات الثلاثة الأولى على التوالي بأنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الإعلام. وهي تعيد التأكيد على الولايات الهامة التي أناطتها بها أغلبيات كبيرة في الجمعية العامة بينما تسعى إلى مراعاة التطورات السياسية الأخيرة وتستند إلى التجربة المكتسبة مؤخرا في تنفيذ برامج عملها.

ووفقا لأهداف اللجنة، نود بمشاريع القرارات هذه أن نضمن بأن تكون جهودنا في العام القادم دعما للحقوق الفلسطينية والحل السلمي العادل لهذه المسألة مفيدة وبناءة قدر الإمكان. وننوي أيضا ترشيد استخدام مواردنا باستهداف المجالات التي يمكن فيها لأنشطتنا أن تكون حاسمة، وبالتعاون بطبيعة الحال مع الوحدات ذات الصلة في الأمانة. وتمويل الأنشطة الواردة في مشاريع القرارات هذه أدرج فعلا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ونص مشروع القرار الرابع المتعلق بالتسوية السلمية للمسألة الفلسطينية يجسد موقف الجمعية العامة بشأن الجوانب الأساسية لهذه التسوية ويعيد إصدار نص القرار السابق بشأن هذا الموضوع مع تحديثه ليأخذ في الاعتبار، في المقام الأول، التوقيع على مذكرة واي ريفر والآمال التي أشاعتها.

وتؤكد مشاريع القرارات هذه المواقف والولايات وبرامج العمل ذات الأهمية الخاصة في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام. وعليه فإنني أدعو الجمعية العامة إلى تأييد مشاريع القرارات هذه تأييدا واسعا، أكبر حتى من التأييد الذي حظيت به القرارات الماضية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد جورج صليبا (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد صليبا (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بوصفي مقرر اللجنة أن أقدم إلى الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

خلال العام الماضي، واصلت اللجنة بذل قصارى جهدها لتنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. وهذه الوثيقة تغطي أنشطة اللجنة، وكذلك التطورات الجديدة المتصلة بمسألة فلسطين وعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية منذ صدور التقرير الأخير في العام الماضي.

وترد مقدمة التقرير في الفصل الأول، الذي يصف بإيجاز أهداف اللجنة وشواغلها في ضوء تطورات الحالة. ويوجز الباب الثاني والثالث الولايات المحددة للجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة وإدارة شؤون الإعلام، ويقدم معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة.

ويتضمن الفصل الرابع معلومات عن الحالة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، كما رصدتها اللجنة خلال السنة. وعلى الرغم من ترحيب اللجنة بمذكرة واي ريفر، التي ساعدت على استئناف عملية السلام، فإن اللجنة أعربت عن قلقها الشديد إزاء تدهور الحالة على أرض الواقع، بما في ذلك استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وتصاعدها في جميع أنحاء الأرض المحتلة، ولا سيما في القدس وحولها. وكما حدث في العام الماضي، أعربت اللجنة عن انزعاجها إزاء موقف الحكومة الإسرائيلية من القدس بوجه عام، وخاصة خطتها الرامية إلى إنشاء ما يسمى بالمظلة البلدية للقدس الكبرى، وبناء مستوطنات في المناطق المجاورة لجبل أبي غنيم ورأس العمود، والسياسية الإسرائيلية المتعلقة بالحقوق السكنية للفلسطينيين في القدس، وهدم منازل الفلسطينيين وعمليات الإغلاق وفرض حظر التجول في الأرض الفلسطينية.

ويقع الجزء الرئيسي من التقرير في الفصل الخامس، الذي يسرد الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٥٢. ويفصل الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك المشاركة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، واجتماع مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويشمل الفصل أيضا مبادرة اللجنة فيما يتعلق بطلبها إدراج البند المعنون "القدس في عام ٢٠٠٠" في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويتضمن الفصل معلومات عن مشاركة رئيس اللجنة في المؤتمرات والاجتماعات والقمم الدولية ذات الصلة، حيث مثل اللجنة فيها، وكذلك عن نتائج جهوده في هذا الصدد.

ويصف الفصل الخامس أيضا التعديلات التي أجرتها اللجنة على برنامج عملها لكي يتجاوب مع الحالة المتطورة بأكثر الطرق فعالية وإيجابية، مع مراعاة القيود المالية المستمرة التي تواجهها المنظمة. وواصل المكتب حواره المفيد والبناء مع الاتحاد الأوروبي. ونظمت اللجنة خلال هذه السنة عددا من الاجتماعات الهامة، شملت المؤتمر الرفيع المستوى لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية التي تلته، وعقد كلاهما في بروكسل في شباط/فبراير؛ واجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، والحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي تلته، وعقد كلاهما في القاهرة في نيسان/أبريل؛ والحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي عقدت في سانتياغو في أيار/مايو؛ ثم ندوة المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في حزيران/يونيه. وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق شكرنا لحكومات بلجيكا ومصر وشيلي على توفيرها للمرافق وتيسيرها لعقد تلك الأحداث الهامة.

ويوفر هذا الفصل أيضا معلومات عن أنشطة شعبة حقوق الفلسطينيين وفي مجالات البحوث والرصد والمنشورات، وعن نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وعن المساعدة المقدمة في مجال التحويل الإلكتروني لسجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. ويتضمن أيضا معلومات عن برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية على جوانب

أعمال الأمم المتحدة. وأخيرا، يصف الفصل الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لعام ١٩٩٧.

ويغطي الفصل السادس الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٥١/٥٢، وتشمل المنشورات والأنشطة الإعلامية السمعية والبصرية للإدارة وغيرها من الأنشطة التي اضطلعت بها الإدارة.

ويتضمن الفصل السابع، وهو آخر فصل في التقرير، استنتاجات اللجنة وتوصياتها للجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة، أنه رغم الإنجازات التي حققتها عملية السلام منذ عام ١٩٩٣ والتي لا يمكن إنكارها، فقد استمر حرمان الشعب الفلسطيني لأكثر من نصف قرن ولم يتحقق حلم الدولة الفلسطينية بعد. ولا تزال معظم الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ترزح تحت وطأة الاحتلال، وتتعرض مواردها للاستغلال، وأراضيها للمصادرة وزحف المستوطنات عليها.

وتعتقد اللجنة، أنه في الوقت الذي تستعد فيه البشرية لدخول الألفية الجديدة، يتحتم على الدولتين الراعيتين لعملية السلام، وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ككل، أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتحقيق السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، وهو أمر ضروري للغاية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

وترى اللجنة أيضا أن سياسات وممارسات الاحتلال التي تسعى إلى فرض الأمر الواقع على الأرض وإلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض المحتلة بشكل دائم، تنتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته، وتجعل تحقيق السلام الحقيقي أمرا مستحيلا. ويجب على المجتمع الدولي، وبخاصة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تكثيف جهودهم من أجل كفالة حماية حقوق الشعب الفلسطيني، ريثما تتحقق التسوية النهائية.

وتؤكد اللجنة مجددا أن المسؤولية الدائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إنما تقع على عاتق الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى تسوية مرضية قائمة على أساس الشرعية الدولية. وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة استمرار مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام، سواء باعتبارها الوصية على الشرعية الدولية أو في تعبئة وتقديم المساعدة الدولية لأغراض التنمية، لكيما تكلل العملية السلمية بالنجاح.

وترى اللجنة أن برامج اجتماعاتها في مختلف المناطق، وتعاونها مع المنظمات غير الحكومية قاما بدور مفيد في زيادة الوعي الدولي بالقضايا الهامة وفي تحقيق قدر أوسع من الاعتراف والدعم من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وستواصل اللجنة استعراض وتقييم برنامجها بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية والاستجابة على نحو ملائم للتطورات.

وتؤيد اللجنة مشروع بيت لحم عام ٢٠٠٠ الذي دعت إليه السلطة الفلسطينية. وطلبت إدراج بند عن بيت لحم عام ٢٠٠٠ في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بغية تعبئة دعم دولي واسع للحدث. وتخطط اللجنة لعقد مؤتمر دولي لبيت لحم عام ٢٠٠٠ في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في شباط/فبراير المقبل بموافقة ودعم من الحكومة الإيطالية.

وتؤكد اللجنة على المساهمة الأساسية لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم أهداف اللجنة، وتطلب إليها أن تواصل برنامج منشوراتها وأنشطتها الأخرى، وبخاصة زيادة تطوير مجموعة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، واستكمال مشروع تحديث وثائق لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. كما ترى اللجنة أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية قد أثبت فائدته وتطلب مواصلته.

وترى اللجنة كذلك أن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام قد أسهم مساهمة هامة في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتدعو اللجنة إلى تقوية التعاون والتنسيق مع الإدارة، وتطلب إليها أن تولي اهتماما خاصا لإعداد المواد الإعلامية السمعية والبصرية وغيرها من المواد الإعلامية الموجهة إلى عامة الجمهور.

وأخيرا، تطلب اللجنة إلى جميع الدول أن تنضم إلى مسعاها في تقديم أكبر إسهام ممكن لتحقيق سلام عادل ودائم في الأوقات العصيبة المقبلة، وتدعو الجمعية العامة

مرة أخرى إلى أن تقر بأهمية دور اللجنة وأن تؤكد من جديد ولايتها بتأييد واسع النطاق.

وآمل في أن يساعد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي عرضته للتو، في تيسير مداولات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد القدومي (فلسطين): السيد الرئيس، يسعدني أن أتناول كلمتي هذه بتقديم التهانئ لكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة، معربين عن ثقتنا بحسن إدارتكم لهذه الدورة لإنجاز ما تسعى إليه الأمم المتحدة من تحقيق للأمن والسلام، كما نشكر سلفكم السيد هينادي أودوفينكو الذي قاد اجتماعات الدورة السابقة بكفاءة ملحوظة. كما نشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على جهوده المباركة وسعيه الجاد في حل المشاكل والقضايا الدولية العالقة، توخيا منه لصون الأمن والسلام في العالم. كما نقدم شكرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في فلسطين ورئيسها السيد إبرا دوجين كا على جهودها المثابرة لخدمة قضية فلسطين وضمان حقوق شعبها لإزالة الاحتلال الإسرائيلي عن الأرض الفلسطينية.

نعود إلى مناقشة قضية فلسطين سنة بعد سنة لرفض إسرائيل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وعدم التزامها بالاتفاقات المعقودة. منذ أن تولى السيد نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية بدأت المفاوضات السياسية تتعثر فأصاب المسيرة السلمية حالة من الجمود، ولم تحقق حتى الآن إنجازا جوهريا بل غاصت في تفاصيل أخرجتها عن مسارها السليم.

عندما قبلت الأطراف العربية المعنية بالتسوية السياسية قبلتها على أساس الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٩٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. إن هذه القرارات والمبادئ تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية والفلسطينية بما فيها القدس التي احتلت عام ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وممارسته السيادة على أرضه.

عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ لتحقيق هذه الأهداف، وبدأت المفاوضات السياسية في واشنطن تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. كان أملنا أن تتحقق هذه الأهداف لعل السلام والاستقرار يسودان منطقة الشرق الأوسط. لكن إسرائيل اغتالت السيد رابين فتولى الحكم رئيس وزراء منتخب هو السيد نتنياهو الذي أصر على العودة إلى مناقشة الاتفاقات السابقة مخالفا بذلك الأعراف الدولية بقصد التهرب من التزاماتها والعمل على صياغة اتفاقات جديدة وفرض واقع جديد من خلال الاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتوسيع القائم منها.

وبالرغم من ذلك فلم يقم بتنفيذ الاتفاقات التي وقعها هو نفسه، وبدأ يماطل ويضيع الوقت بحجة أن الأمن الإسرائيلي مهدد، ولا بد من عقد اتفاقات أمنية. ولما عقدت هذه الاتفاقات الأمنية رفض قبولها علما أن الولايات المتحدة قد شاركت من خلال وكالة المخابرات المركزية في صياغة هذه الاتفاقيات وأصبحت طرفا فيها.

كان الطرف الفلسطيني يصر على ضرورة التزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة طبقا لاتفاقية أوسلو التي تقضي بانسحابها من الضفة الغربية على ثلاث مراحل. ولكنه لم يفعل حتى انعقاد اجتماع واي بلانتيشين. مارس خلال هذه الفترة الحصار الاقتصادي والأمني. شدد من حصاره على الشعب الفلسطيني. استمر في ممارسته الإرهابية والقمعية، ونشر ادعاءاته الكاذبة بأن الفلسطينيين يهددون أمن إسرائيل.

وبالرغم من نشاط الدبلوماسية الأمريكية خلال عامين من الزمن فقد عجزت عن اقناع الحكومة الإسرائيلية الحالية بتنفيذ الاتفاقات المعقودة أو الالتزام بالمبادئ والأسس التي قامت عليها المسيرة السلمية. بل إن الحكومة الإسرائيلية قد حددت من خلال قرار اتخذته في الرابع عشر من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٨ المصالح الإسرائيلية الحيوية التي تعتبر أساسا لا يمكن التنازل عنه في أي اتفاقات مرحلية أو اتفاقات دائمة. وقد نشرت هذه القرارات الصحيفة الإسرائيلية شبه الرسمية "جروزالم بوست" في حينه وعددت هذه المصالح بما يلي: المناطق الأمنية الشرقية والغربية، والقدس ومحيطها، ومناطق المستوطنات اليهودية، ومصالح البنى التحتية كالمياه والكهرباء والنقليات، والمواقع العسكرية والأمنية، والطرقات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، والأماكن اليهودية

المقدسة؛ كان ذلك قبل المقابلة المعروفة بين الرئيس كلينتون ونتنياهو والرئيس عرفات يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير و ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ على التوالي. وقد أكدت الحكومة الإسرائيلية على الاحتفاظ بهذه المناطق حسب شروطها عندما صدقت اتفاق واي بلانتيشين.

بعد مفاوضات عسيرة في واي بلانتيشن، خرج المتفاوضون باتفاق لإعادة انتشار جزئي للجيش الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية. شدد هذا الاتفاق على القضايا الأمنية المتمثلة بمكافحة الإرهاب والعنف والتحريض ومطالبة الشعب الفلسطيني بعدم ممارسة هذه الأعمال، ولكن هذا الاتفاق مع الأسف أغفل ذكر الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر أكبر الشرور، ومصدر وسبب كل أعمال الإرهاب والعنف، وبإزالته نعم، يستتب الأمن والاستقرار.

إن إسرائيل باحتلالها للأراضي الفلسطينية، وممارستها للقمع والإرهاب هي الطرف المدان وليس الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن حقوقه ويدافع عن بقائه.

إن الشعب الفلسطيني يتعرض للإيذاء بسبب الأعمال التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون الذين يغتصبون يوميا الأرض ويقيمون عليها مستعمراتهم ويحملون السلاح للاعتداء على المواطنين الفلسطينيين المسالمين أهل البلاد الأصليين.

لقد أخلت الحكومة الإسرائيلية بالاتفاقات بل إنها حرفتها، بدلت نصوصها، فرضت ما تريد تحت سمع وبصر راعي المسيرة السلمية. لم يتوان السيد نتنياهو عن تزييف الحقائق التاريخية والادعاء بحق اليهود في كل فلسطين منكرا حقنا في السيادة وتقرير المصير بعد أن احتل أرضنا ومنازلنا في مدن وقرى فلسطين، ويحاول الآن طمس هويتنا الوطنية.

في شهر أيلول/سبتمبر عند افتتاح هذه الدورة قال السيد نتنياهو بأسلوب متعجرف مخاطبا هذه الجمعية العامة الموقرة، واقتبس بعض ما جاء في كلمته: "لا يمكن لأحد بعد الآن أن يدعي أن إسرائيل تحتل الفلسطينيين، إننا لا نحكم معيشتهم... إن الأرض التي نتفاوض بشأنها لا يسكنها فلسطينيون تقريبا... إلا أن هذه الأرض هي البقعة التي نقشت عليها آلاف السنين من التاريخ اليهودي، [فإن] التخلي عن بوصة مربعة واحدة من هذه الأرض يعذبنا... إن كل حجر وكل تل وواد... يردد صدى وقع أقدام أجدادي". (A/53/PV.13، ص ١٥)

هذا هو نتنياهو العنصري. فهل قائل هذه الكلمات يؤمن بالسلام!! أو لديه الرغبة في حل سلمي! إنه يحاول تزييف التاريخ ليخلق شرعية تاريخية مع إسرائيل لم تقم من خلال سياق تاريخي بل ولدت بالأمس في أحضان الأمم المتحدة.

منذ عام ١٩٦٧ تؤكد الجمعية العامة كما أكد مجلس الأمن بالإجماع أن الأرض الفلسطينية وفي مقدماتها مدينة القدس الشريف منطقة محتلة احتلتها إسرائيل تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

الكل يعلم أن العبرانيين مروا بأجزاء من أرض فلسطين قبل آلاف السنين وأقاموا فيها قرابة ١٥٠ سنة فقط، بينما كان أجدادنا الكنعانيون والفلسطينيون العرب يقطنون فيها وأقاموا عليها حضاراتهم قبل ذلك بعشرات القرون، ومدينتا أريحا والقدس شاهدتان على ذلك. كما أن قنوات المياه الكنعانية التي اكتشفت مؤخرا في القدس دليل واضح على عراقة حضارة شعبنا. أما حديث السيد نتنياهو السياسي فيظهر فيه التحريف والتزوير. والكل يعلم أن القوات الإسرائيلية هي التي تحتل الأرض الفلسطينية والعربية وتحول دون حقنا في تقرير المصير. إنها تحرم شعبنا من حق ممارسة سيادته على أرضه. لقد ذهبت إسرائيل أبعد من ذلك فهدمت القرى، وأزالتها، وبنت المستوطنات اليهودية على أنقاضها بعد أن شردت أهلها الفلسطينيين وحالت دون عودتهم.

كان على إسرائيل أن تنفذ بموجب إعلان المبادئ كل التزاماتها خلال المرحلة الانتقالية بتسليم ٣٧ إدارة للفلسطينيين، وتعيد ٠٠٠ ٧٥٠ نازح فلسطيني طردوا أثناء العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧. شكلت لجنة رباعية تضم كلا من مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل لوضع إدخالهم خلال المرحلة الانتقالية، ولكن إسرائيل جمدت أعمال هذه اللجنة ولم يعد نازح واحد بعد، حتى أن اتفاق واي بلانتيشين الأخير قد أهمل هذا البند الحيوي. لقد احتفظت إسرائيل بإدارات البنية التحتية والمصالح الحيوية كالمياه والكهرباء والهواتف والاستيراد والتصدير، ومارست مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وهدم المنازل، بقى آلاف المعتقلين من المناضلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، عدا عن الحصار ومنع التجوال الذي كان يفرض بين الحين والآخر. والغريب

مـــع كل ذلك يدعي حكام إسرائيل بأنهم يسعون إلى تحقيق مصالحة تاريخية مع الشعب الفلسطيني والشعب العربي.

ومن المؤسف أيضا أن رسائل الضمانات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة الإسرائيلية على أعقاب واي بلينتيشين تؤكد أن إسرائيل هي وحدها التي تستطيع تقدير احتياجاتها الأمنية وأن تقرر أي حلول تكون مناسبة لها، وهذا النص يكفي للتدليل على اعتزام إسرائيل التنصل من التزاماتها بتعهد أمريكي وخاصة تنفيذ إعادة الانتشار الثالث، واعتبار إعادة الانتشار الثاني ان نفذ هو الأخير، أي أن إسرائيل ستبقى محتفظة بـ ٦٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية وتشارك السلطة الفلسطينية في إدارة ٢١ في المائة منها، فهل هذا هو الحل النهائي في نظر إسرائيل؟

إن النزاع القائم بيننا وبين إسرائيل لم يكن في يوم من الأيام حول المؤسسات والإدارات بل هو حول الأرض أرضنا وحقنا في ممارسة السيادة عليها. هذا هو مضمون التسوية السياسية التي تنص عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. والغريب أن إعلان السلطة الفلسطينية عن قيام الدولة يعتبر تصرفا أحاديا ويمثل خرقا للاتفاق، أما الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء الطرق الالتفافية وهدم المنـــازل لا تعتبر في نظرها تصرفا أحاديا، علما أن ذلك شرط مـــن الشروط التي قبلها السيد اسحق رابين عندما قـــدم له الرئيس جورج بوش ضمانات القروض. كما أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حق الشعوب في ممارسة حقها في تقرير المصير. وهكذا جاءت قرارات الأمم المتحدة لتؤكد هذا الحق للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة ٣٦٣ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٨٦/٣٧ هـ بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وقبل ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢)، عام ١٩٤٧.

تدعي إسرائيل أنها دولة ديمقراطية، فيمارس الإسرائيليون جميع أشكال النقد والمعارضة بل إن بعض الإسرائيليين يذهبون أبعد من ذلك، فيطالبون بطرد الفلسطينيين من بلادهم، ولكن حق النقد والتعبير إذ مارسه الفلسطينيون اعتبر تحريضا على العنف ودعوة إلى الإرهاب.

لقد انتهكت إسرائيل حقوق الإنسان، مارست الاضطهاد والتمييز العنصري وما زالت على المواطنين العرب في إسرائيل.

في الثامن عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨ نشرت جريدة "هآرتس" الإسرائيلية المقال التالي لغدعون ليفي: "تجري المؤسسة اليهودية العالميـــة مفاوضات مع ٢٣ دولة في العالم في محاولة لاستعادة أملاك اليهود التي صودرت إبان الحرب العالمية الثانية أو تعويضهم عن فقدانها، وقد عوضت ألمانيا الشعـــب اليهودي حتى الآن ٢٠٠ مليار مارك الماني، بيد أن أحدا من المتفاوضين من الجانب اليهودي والإسرائيلي لا يدلي برأيه بشأن تعويض الأطراف التي سلبت أملاكها، فهل يصح لدولة أن تطالب بالتعويض عن أملاك سليبة، بينما تقدم بذاتها على سلب أملاك الآخرين! وترفض النظر في مطالبتهم بالتعويض. فهل يوجد فرق بين أرض الفلاح الفلسطيني التي سلبت في إسرائيل وأرض الفـــلاح اليهودي التي سلبت في لتوانيا. فهذا وذاك هربا أو أجبرا على الهرب بشكل عام دون ذنب اقترفاه، وهل ثمة أي فرق على الإطلاق بين المنزل الضائع في الطالبية بالقدس والمنزل المفقود في وارسو، فالسلب هو السلب، إنه عمل جائر، وإن اختلفت ملابساته".

ويستمر السيد غدعون الإسرائيلي بالقول: "لقد خلف الفلسطينيون وراءهم نحو ٤,٥ مليون دونم مـــن الأراضي ونحو ٦٠ في المائة من منازل غرب مدينة القدس كانت منازل فلسطينية ومئات الآلاف من الوحـــدات السكنية في المدن والقرى الفلسطينية وفق إحصائيات لميرون بنفنستي"، الذي كان نائبا لرئيس بلدية القدس.

ثم يقول:

"قدرت قيمة الأملاك العربية المهجورة فـــي إسرائيـل بمليارات الدولارات بأسعار الخمسينات، وانتشر نحـــو ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ في كل صوب وتحـول معظمهم إلى معوزين إلى كل شيء حتى اليـــوم وبقـــى ١٥٠ ٠٠٠ مواطن عربي في البـــلاد، هـــم حاضـــرون غائبون، لاجئون في وطنهم، لم ترجع إسرائيل إليهم".

واستمر السيد غدعون قائلا: "ولعل الوقت لم يحن بعد للتعويض، فمعظم الفلسطينيين لم يوافقوا الآن على

أي تعويض قبل نهاية المباحثات حول العودة في إطار التسوية الدائمة". هذه شهادة لمواطن إسرائيلي.

عودة اللاجئين حق كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى، أكدته الشرعية الدولية من خلال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. أن عودة اللاجئين الفلسطينيين حق أكدته الشرعية الدولية من خلال قراراتها. لقد نصت اتفاقية إعلان المبادئ على عودة النازحين إبان العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧لكن إسرائيل ترفض تنفيذ ذلك.

والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بما فيها الحكومة الحالية ترفض العودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وحدود الهدنة، وتعتبر القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ولا تتنازل مطلقا عن هذا الموقف، علما أن قرارات مجلس الأمن بالإجماع تطالب إسرائيل بالانسحاب من القدس العربية باعتبارها منطقة محتلة طبقا لقرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٤٦٥، ٤٧٨.

لا بد لنا هنا أن نورد موقف الفاتيكان الذي أعلنه المنسيور طوران وزير خارجية الفاتيكان بكلمته في المؤتمر الدولي للأساقفة الكاثوليك الذي عقد في القدس لبحث مستقبلها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي:

(تكلم بالانكليزية)

"إن الحالة السائدة في المدينة المقدسة قد أوجدت بالقوة ويحتفظ بها بالقوة ... ومنذ ١٩٦٧ فإن جزءا من المدينة احتل عسكريا ثم ضم... والقدس الشرقية محتلة على نحو غير قانوني. ولذلك من الخطأ الادعاء بأن الكرسي الرسولي ليس معنيا إلا بالجانب أو الجوانب الدينية للمدينة وبغض الطرف عن الجانب السياسي والإقليمي. ليس ثمة ما يمنع القدس، بوحدتها وفرادتها، من أن تصبح الرمز والمركز القولي للشعبين اللذين يقولان بأنها عاصمتهما.

(واصل الكلمة بالعربية)

ونستذكر موقف الحكومة البريطانية الذي أعلنه السيد رفكند وزير خارجية بريطانيا:

(تكلم بالانكليزية)

"إسرائيل في احتلال عسكري للقدس الشرقية وليس لها سوى سلطة الأمر الواقع على القدس الغربية"

(واصل الكلمة بالعربية)

هذه هي المسائل الجوهرية لقضية فلسطين، لا يمكن التنازل عنها، فبدونها لا سلام ولا استقرار، كما لا بد أن نأخذ في اعتبارنا مئات المستعمرات المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعزم الحكومة الإسرائيلية في بناء المزيد من المستعمرات بعد مصادرة عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية. إن إسرائيل في سياستها وسلوكها وإجراءاتها تدمر كل فرص السلام.

ما زالت المعايير مختلفة في تعامل الولايات المتحدة مع الأطراف المعنية، وإن كان الشعب الفلسطيني قد فرض عليه مثل هذه التسويات المجحفة، فإن ذلك لن يقود مطلقا إلى الاستقرار والأمن والسلام، لأننا نعتقد أن استمرار الاحتلال والظلم والقهر يحمل في طياته عوامل التوتر والانفجار، فقضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، فالتسوية الشاملة والعادلة لا يمكن أن تتحقق إذا لم يزل الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم، لنوفر عوامل النجاح للمسارات العربية الأخرى التي أصابها الجمود والتعثر.

شغل الرئيس معقد الرئاسة.

وبحلول عام ٢٠٠٠ يلتقي الماضي والمستقبل في مدينة بيت لحم، في فلسطين، تجمعهما رؤيا كونية من الأمل والسلام لجميع الشعوب، وترتفع الأصوات مرنمة المجد لله الأعالي وعلى الأرض السلام وفي الناس المسرة. سيحتفل العالم بهذه المناسبة بالذكرى الألفية الثانية لميلاد المسيح عليه السلام وببداية ألفية جديدة. إنها لمناسبة تاريخية ودينية لكل المؤمنين في العالم والمجتمع الدولي بأكمله وليس للشعب الفلسطيني وللمنطقة فقط.

وإننا نتطلع إلى المساهمة الفاعلة في المجتمع الدولي في التحضيرات الجادة للاحتفال بهذه المناسبة انطلاقا من ذكرى الميلاد عام ١٩٩٩ وحتى عيد الفصح في عام ٢٠٠١.

إن المسارين السوري واللبناني ما زالا مجمدين وتصر الحكومة الإسرائيلية على التنكر لما تم التوصل إليه مع الحكومة السابقة على المسار السوري والبدء من جديد، مع تصريحات رسمية بأن الجولان منطقة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها والعودة إلى حدود الهدنة في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بل أن الكنيست الإسرائيلي قرر ضم الجولان لإسرائيل قبل ذلك.

أما في لبنان، فإن مجلس الأمن اتخذ قرارا عام ١٩٧٨ (٤٢٥) يقضي بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية غير مشروط من الجنوب اللبناني، كما اتخذ قرارا آخر (٤٢٦) حدد فيه الآلية لتطبيق القرار ٤٢٥ وذلك بإنشاء قوة دولية مؤقتة تحت أمرة مجلس الأمن للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما.

ولكن إسرائيل رفضت تنفيذ هذا القرار وتحايلت عليه بتقديم اقتراحات تناقضه، وأقامت حزاما أمنيا تحت سيطرتها في الجنوب اللبناني.

لا بد من الإشارة هنا أن استمرار الحصار على الشعب العراقي وشعب الجماهيرية الليبية سيزيد من حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بينما ترى الشعوب العربية أن إسرائيل تمتلك أسلحة الدمار الشامل ولا تجد من يحاسبها أو يطالبها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي زادت عن عشرين قرارا.

إن الاتفاقات الأمنية لن تخدم قضية السلام والأمن في المنطقة قبل تسوية عادلة وشاملة، إذ أن السلام يتحقق بالتوصل إلى حل عادل وشامل يراعي توازن المصالح بين شعوب ودول المنطقة بعيدا عن التحالفات الثنائية والمتعددة لأنها تحمل في طياتها نذر الصراع والحروب الأهلية والإقليمية التي نحن في غنى عنها في منطقة حساسة بحكم موقعها وأهميتها الاستراتيجية ويمكن للحروب أن تشتعل فيها في أية لحظة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية، وسياسة الأحلاف الأمنية، والحصار المفروض على عدد من دول شعوب المنطقة.

في نهاية الحرب الباردة تم الاتفاق على استخدام الوسائل السلمية لحل القضايا والمشاكل الإقليمية بعيدا عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ولا بد للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يكرسا هذه المبادئ.

إن احترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير لشعوب المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها الوطنية والإقليمية يعتبر إنجازا حقيقيا لكي تتوفر في النهاية فرص التعاون والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة.

في الختام أؤكد لكم أن حل النزاع العربي الإسرائيلي يكمن في إيجاد تسوية عادلة لمشكلة فلسطين طبقا للشرعية الدولية. ولذلك تبقى الأمم المتحدة بمؤسساتها المختصة هي الحاضنة السليمة لقضية فلسطين، والمرجعية الشرعية المقبولة.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك فإن بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تؤيد الاتحاد الأوروبي - بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وأيضا فإن بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - ايسلندا وليختنشتاين - يؤيدان هذا البيان.

بعد المأزق في عملية السلام في الشرق الأوسط فإن التوقيع على مذكرة واي ريفر من جانب رئيس الوزراء نيتانياهو والرئيس عرفات في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حقق التقدم الكبير الذي طال انتظاره والذي يعيد تحرك عملية السلام. وبعث الأمل الحقيقي في قرب إحلال سلام عادل وآمن وشامل في الشرق الأوسط.

ويدرك الاتحاد الأوروبي حساسية المسائل التي جرى التفاوض بشأنها في (واي ريفر بلانتيشن) ويهنئ الطرفين على شجاعتهما وعلى إحساسهما الكبير بالمسؤولية، اللذين أتاحا الاختتام الناجح للمحادثات. والاتحاد الأوروبي يرى أن التزام الطرفين السياسي المستدام والتصميم على مقاومة المحاولات الرامية إلى إحباط التقدم المبشر بالخير نحو السلام سيؤديان إلى التنفيذ الكامل للاتفاق، وسيساعد هذا على استعادة الثقة المتبادلة وأيضا على ثقة الطرفين في عملية السلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذها الطرفان حتى الآن لتنفيذ مذكرة واي ريفر، وعلى وجه الخصوص في مجال الترتيبات الأمنية وإعادة نشر القوات. ويود الاتحاد أن ينتهز هذه الفرصة ليدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل لهذه المرحلة المبشرة بالخير في عملية السلام.

كما يسرنا افتتاح مطار غزة يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. والاتحاد الأوروبي يدعو الآن الطرفين إلى إكمال المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن المسائل المتبقية بمقتضى الاتفاق المؤقت التي لا تزال دون تسوية حتى الآن - وبخاصة فيما يتعلق بالمنطقة الصناعية في كارني، وميناء غزة والمرور الآمن بين غزة والضفة الغربية - وأن يشتركا بالكامل بروح من التعاون والمثابرة في المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

وفي هذا السياق، يصر الاتحاد الأوروبي بقوة على ضرورة الامتناع عن الأعمال الأحادية في سياق اتفاقات أوسلو ومدريد، التي يمكن أن تضر بالنتيجة النهائية للمفاوضات. ونؤكد مجددا أن المبادئ التي أرسيت في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ومبادئ اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق بشكل كامل على جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي هذا الشأن، نعتبر أن الأنشطة الاستيطانية غير مشروعة وعقبة في طريق السلام. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يؤكد أهمية الالتزام بمبادئ الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد زار رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، نائب المستشار وولفغانغ شوسيل، الشرق الأوسط من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في مرحلة حاسمة في تنفيذ مذكرة واي ريفر، وهذه الزيارة أبرزت دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستمرار مشاركته بنشاط في عملية أوسلو وعزمه على ذلك.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام بشكل بناء وفعال، بما في ذلك عن طريق مبعوثه الخاص السفير موراتينوس، من أجل استعادة وتعزيز الثقة بين الطرفين. ونحن مستعدون للمشاركة بشكل كامل في تنفيذ مذكرة واي ريفر والإسهام في مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للتقدم في عملية السلام، وذلك في جملة أمور، حتى تتحسن ثقة المستثمرين وتتعزز استدامة الاقتصاد الفلسطيني ويحقق اكتفاءه الذاتي، والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا عزمه على مواصلة مساعدته الاقتصادية والتقنية. وسنركز بشكل خاص على المساعدة في بناء اقتصاد قوي مزدهر في الأراضي الفلسطينية، بهدف تسهيل الاستقرار الاجتماعي والسياسي بين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني، نود أيضا أن نذكر أنه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أذن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي للجنة الأوروبية بالتفاوض على تجديد الاتفاقية بين اللجنة الأوروبية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والاتفاقية الجديدة ستتيح إسهامات هامة في التعليم، والصحة وبرامج المعونة الغذائية.

ونحن نرحب بعقد المؤتمر الوزاري اليوم في واشنطن لدعم السلم والتنمية في الشرق الأوسط. وسينتهز الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليؤكد التزامه المستمر بعملية السلام عن طريق تجديد مساعدته المالية للسلطة الفلسطينية. وسيقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بدور مركزي في المتابعة التقنية للمؤتمر.

وفي الختام، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه الثابت بالتسوية العادلة الشاملة القائمة على اتفاقات مدريد وأوسلو، ونحن عازمون على تقديم المساعدة الكاملة للطرفين في جهودهما لإحراز سلام دائم في الشرق الأوسط.

السيد أفندي (اندونيسيا): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الوقت الذي يوشك فيه القرن العشرون على الانتهاء، لا تزال مسألة فلسطين، للأسف، تمثل تحديا صعبا أمام الأمم المتحدة. والحقائق تعكس بوضوح أن السلم والاستقرار في المنطقة سيكون من الصعب تحقيقهما إلى أن يتم إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال بشكل كامل. وبالتالي، من المحتم على المجتمع الدولي أن يبقي على جهوده في تعزيز قضية السلام إلى أن تعود الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة الأخرى في المنطقة إلى أصحابها الأصليين.

واندونيسيا، بطبيعة الحال، تشعر بالامتنان لتلك الجهود المكثفة التي بذلتها الأطراف المعنية والتي توجت بمذكرة واي ريفر، رغم النكسات، وعوامل الإثارة والعقبات الكبيرة الأخرى. وكما نعرف جميعا، فإن المذكرة تتناول خمس مسائل أساسية: انسحاب إسرائيلي آخر من ١٣ في المائة في الضفة الغربية؛ وخطوات تتخذ لعلاج الشواغل الأمنية؛ وإعادة تأكيد عملية السلام عن طريق لجان مؤقتة؛ وإعادة التزام جميع الأطراف باحترام القانون الدولي خلال فترة الانتقال؛ والالتزام باستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

واندونيسيا ترحب ترحيبا خاصا بإبرام المذكرة آنفة الذكر، لأنها توفر بصيصا من الأمل في أن تعود المحادثات إلى مسارها بعد أكثر من عامين من التوقف في عملية السلام. ومن المهم في هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ المنطقة أن تنفذ أحكام المذكرة تنفيذا تاما بحسن نية وبإخلاص. وهذا ضروري حتى يحل محل مناخ اليأس والتوتر القائم الآن جو من الثقة بين شعوب المنطقة ويتوفر زخم يحتاج إليه بشدة للإسراع بمفاوضات الوضع النهائي. وفي هذا الشأن، نعتبر افتتاح مطار غزة الدولي يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ خطوة إيجابية إلى الأمام في عملية السلام وكرمز على تعزيز سيادة فلسطين في أراضيها.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن إحدى العقبات الرئيسية على الطريق لسلام آمن هي مسألة المستوطنات، إن هذه الأنشطة غير المشروعة تسببت في الماضي في حدوث نكسة خطيرة للسلام الهش في وقت كنا نظن فيه أن السلام ستتاح له فرصة ليزدهر. وبالتالي، ينبغي ألا يكون هناك المزيد من التردد لإنهاء هذه الأنشطة غير المشروعة، لأنها أيضا تعد انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك اتفاقات السلام ذات الصلة.

وعند هذا المنعطف من جهودنا المكثفة المتضافرة، من المهم أن نواصل تذكير أنفسنا بأن بذور السلام لا يمكن أن تتعمق جذورها وتنمو في منطقة الشرق الأوسط إلا إذا قامت على التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تبقي هذا البند قيد نظرها، وبخاصة بصفتها ضامنة للشرعية الدولية، إذا ما أريد تحقيق نتائج ناجحة لجهود السلام.

ويتصف بنفس الأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع بـــه الأمم المتحدة في تعبئة المساعدة الدولية من أجل التنمية في الوقت الذي يواجه فيه الفلسطينيون عملية شاقة لبناء الأمة. ويوضح التاريخ أن التحرير، من غير تنمية هو استقلال بلا مضمون. ومن ثم نهيب بالمجتمع الدولي أن يكرس الموارد اللازمة لمساعدة هذه الأمة الوليدة.

أخيرا، في الوقت الذي يوشك فيه العالم على الدخول إلى ألفية جديدة، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لإطالة أمد هذا النزاع أكثر من ذلك. يجب أن نبذل جهودا جماعية لا تكل لإحالة هذا الفصل المأساوي من تاريخ العالم إلى الماضي، بالتحرك على نحو حاسم إلى الأمام وتسهيل كل محاولة تمكن دولة فلسطين وشعبها من أن يعيشا في سلم ورخاء ووئام مع جيرانهما.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بفضل الجهود الدائبة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى الدعم المكثف من جانب المجتمع الدولي، أحرز تقدم مرموق في عملية السلام في الشرق الأوســـط منذ مؤتمر مدريد، ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضـــي توصلت فلسطين وإسرائيل إلى اتفاق بشأن المرحلة الثانية من انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية لنهر الأردن. وهذا يمثل خطوة هامة إلى الأمام في عملية الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني. ونحن نرحب بهـــذا التطور ونأمل أن يضطلع الجانبان المعنيان بتعهداتهما على نحو جاد وأن يستمرا في اعتماد نهج مرن وعملـــي وأن ينفذا الاتفاقات القائمة بإخلاص، وأن يزيلا العقبات ويدفعا عملية السلم قدما على أساس قرارات الأمـــم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.

ومنذ أن حصلت فلسطين على الحكم الذاتي فإن التنمية الاقتصادية في الأراضي التي تتمتع بالحكم الذاتي لم تصل بعد إلى درجة مرضية وذلك لأسباب يعملها الجميع. والمجتمع الدولي ملزم بتوفير المزيد من الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني لمساعدة حكومة الحكم الذاتي الفلسطينية في تنشيط وتنمية اقتصادها بغية تحسين سبل عيش شعبها.

وفي السنوات الأخيرة، قامت الأمم المتحدة بدور هام ومتزايد في تسوية النزاعات الإقليمية وصون السلم العالمي. وأسهمت المنظمة إسهاما هائلا في تسوية قضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط بأكملها. وفي تموز/يوليه من هذا العام اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥٠/٥٢ بشأن "مشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة". ورفع مركز المراقب لدى الأمم المتحدة الذي كان ممنوحا لفلسطين ونعتقد أن الأمم المتحدة ستضطلع بدور أكثر نشاطا في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وفي إيجاد تسوية نهائية لقضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط.

وحكومة الصين وشعبها معنيان جدا بتطور الحالة في الشرق الأوسط، ونعتقد أن مسألة فلسطين هي لب قضية الشرق الأوسط. وعندما تحسم قضية فلسطين بطريقة عادلة ومعقولة، وتستعاد جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، عندها فقط ستتمكن فلسطين وإسرائيل من التمتع بسلم حقيقي ودائم. وسوف نشارك، كما هو الحال دائما، مع بقية المجتمع الدولي في العمل دون كلل للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لقضية فلسطين والشـــرق الأوسط.

السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في العام الماضي، في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أعرب وفد لاو، شأنه في ذلك شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، عـــن قلقه إزاء التدهور الخطير في عملية السلام في الشرق الأوســـط فـــي أعقاب إقامة مستوطنات جديدة فـــي أبو غنيم في القدس الشرقية. والواقع أنه ارتكبت أعمال عنف وقتل، وحدثت مصادمات مسلحة مما هدد بالخطر عملية السلام التي دعمها وأيدها المجتمع الدولي كله. وفقد الطرفان الثقة في بعضهما بعض، وساد مناخ التوتر وانعدام الأمن بشكل عام. ومنذ ذلك الحين ظل المجتمع الدولي يحاول باستمرار تشجيع الأطراف المعنية على بذل المزيد من الجهود لاستعادة مناخ الثقة المتبادلة واستئناف مفاوضاتها على نحو جاد بغية تحقيق حل شامل لهـــذا النزاع.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وبشعور بالارتياح من جانب الجميع وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مذكرة واي بلانتيشن بعد مفاوضات طويلة وشاقة. ونحن نشيد إشادة كبيرة بالطرفين لشجاعتهما، ولروح المصالحة والرؤية السياسية التي أبدياها مما جعل هذا الإنجاز ممكنا. فقد تهاوى أخيرا الطريق المسدود الذي صادف عملية السلام طيلة سنتين تقريبا، ويود وفدي أن يعرب عن أمله في أن ينفذ الطرفان المعنيان هذا الاتفاق بإخلاص تنفيذا كاملا. وهذا من شأنه أن يفتح الطريق إلى تسوية تفاوضية لقضية فلسطين التي مضى عليها الآن حوالي خمسة عقود.

ولا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي عمله. فالمشكلة معقدة وحساسة للغاية ومن المهم أن يبدي الطرفان الحكمة وضبط النفس وفوق كل شئ الصبر الطويل في علاقتهما في الأشهر القادمة. وفي هذا الصدد يتمنى بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، للطرفين كل نجاح وتوفيق. إن قضية فلسطين، بطبيعة الحال هي إحدى القضايا الشائكة في وقتنا الحالي. ومع ذلك، وعلى غرار المشاكل الأخرى الكثيرة الشائكة التي تواجه العالم، فإننا نعتقد أن هذه المشكلة يمكن حلها إذا ما أبدى الطرفان المعنيان الإرادة السياسية اللازمة لحسمها. لقد عانى الشعب الفلسطيني بالفعل معاناة كبيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما من شأنه مساعدة الطرفين على حل مشاكلهما. صحيح أن الطريق إلى السلم ليس سهلا دائما لأن العقبات لا تزال قائمة. ومع ذلك فإن قضية السلم عادلة وتمثل الأمل المتقد لشعوب المنطقة في أن تعيش معا وفي أن تتعاون وتتعايش على نحو سلمي.

بتاريخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ نشأت دولة إسرائيل، وينتظر المجتمع الدولي اليوم بتوق كبير قيام دولة فلسطين المستقلة؛ الجار الصديق والطيب لإسرائيل وفقا لخطة التقسيم التي أقرتها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. بهذه الروح المتفائلة ينظر وفدي إلى مستقبل منطقة الشرق الأوسط.

السيد ماريواتونا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من نافلة القول إن قضية فلسطين هي لب النزاع العربي - الإسرائيلي. وغني عن البيان أنه بدون الاهتداء إلى حل شامل وعادل لهذه القضية ستظل فرص السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بعيدة المنال.

إن وجود ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطيني مشتتين في كل أنحاء الشرق الأوسط لهو تذكرة دائمة ليس فقط بقسوة مأساة التشرد وانعدام الهوية التي يعيشونها، بل أيضا بضرورة التوصل، والتوصل بأسرع ما يمكن، إلى حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي إذا كان المراد تجنب وقوع كارثة في المنطقة. فالشعب الفلسطيني لا يزال حتى الآن أمة من اللاجئين رغم أن له أرضا يدعوها ترابه عن حق وبكل اعتزاز. ووفد بلادي ما فتئ عبر السنين يرى أن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هو وحده الذي سيؤدي إلى حل دائم لقضية فلسطين.

إن شعب فلسطين له الحق في العودة إلى وطنه بأمان وكرامة. وحقه في العودة لا يجوز معاملته إلى الأبد على أنه العدو الطبيعي لوجود دولة إسرائيل. فوجود دولة إسرائيل حقيقة واقعة لا يمكن أن تزول بالتمني، والفلسطينيون، شأنهم شأن سائر شعوب العالم، لهم الحق في تقرير المصير على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ومن المحزن أن الأعمال القتالية في الشرق الأوسط تدور بين شعوب نبتت جذورها في أرض واحدة، وتتشابه لغاتها وثقافاتها تشابها عضويا، ومن الطبيعي إذن أن تتعاون فيما بينها في كل ميادين المسعى الإنساني. ومن المنطقي أن يتشارك الإسرائيليون والفلسطينيون بهمة ونشاط في البحث عن حلول لنزاعاتهم. وإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ليس من مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم، بل أيضا من مصلحة السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته عن إيجاد حل سريع لقضية فلسطين، فإن عبء المسؤولية الأكبر عن دفع عملية السلام يقع، في المقام الأول، على عاتق أطراف الصراع ذاتها. واتفاقات أوسلو، والتوقيع في واشنطن العاصمة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي نص على الانسحاب المرحلي للقوات الإسرائيلية وإنشاء السلطة الفلسطينية كلها أرست أساسا متينا لتطوير ثقافة من التعايش السلمي في الشرق الأوسط.

ونناشد الطرفين، وبخاصة دولة إسرائيل، أن تمتثل امتثالا تاما لاتفاقات أوسلو، وتمتنع عن اتخاذ تدابير وإجراءات انفرادية يمكن أن تعرض للخطر نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. وبناء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة يؤثر سلبا على عملية السلام، ونحن ندعو حكومة إسرائيل أن تكف عن اتباع تلك السياسة.

إن توقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تطور سار في الجهود المبذولة لإخراج عملية السلام من مأزقها. ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل أن يكون لروح التعاون والتفاهم التي سادت في واي ريفر دور كبير في تنفيذ الاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين الطرفين. وينبغي أن يكون الإسرائيليون والفلسطينيون الآن بصدد الإعداد

لمفاوضات الوضع النهائي التي بدونها سيظل الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين أملا خادعا.

ختاما أقول إن حل قضية فلسطين لم يكن في يوم من الأيام أقرب مما هو الآن. والموقف العنيد الذي تتخذه دولة إسرائيل فيما يتعلق باحتياجاتها الأمنية أسهم بالتأكيد في إبطاء عملية السلام. ولا يمكن إنكار أن إسرائيل لديها شواغل أمنية مشروعة ولها الحق في أن تعيش في أمان داخل حدود آمنة، ولكن هذا الحق لا يجوز إعماله بوسائل يمكن أن تجعل شعب فلسطين يفقد ثقته بقيادات السلطة الفلسطينية.

السيد ناهيد (بنغلاديش): تحتفل الأمم المتحدة اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولذلك، فمن المناسب أن تنظر الجمعية العامة في قضية فلسطين في هذا اليوم. واسمحوا لنا، سيادة الرئيس، بأن نُدمج في هذا البيان تعليقاتنا حول الحالة في الشرق الأوسط، التي تندرج في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال.

لقد نوقشت قضية فلسطين في هذه الجمعية خلال نصف القرن الماضي ودعا المجتمع الدولي إسرائيل مرارا إلى وقف أنشطتها غير المشروعة وإنهاء احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية والجلاء عنها. فالاحتلال الأجنبي يُشكل، في حد ذاته، انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، والاحتلال المطول لا يؤدي إلا إلى تفاقم العملية.

إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى يمثل انتهاكا تاما للقانون الدولي واستهانة متصلة به. وإسرائيل مستمرة في تنفيذ برنامجها المتمثل في قمع المقاومة ضد الاحتلال في الأراضي المحتلة. وتطبق بذلك أساليب تؤدي إلى أشكال مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان. وما زالت أفعال الأفراد تُسفر عن عمليات انتقامية واسعة النطاق من جانب الإسرائيليين، على شكل عقوبات جماعية من قبيل عمليات الحصار وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات وحالات التفتيش الجماعية.

وإيماننا الراسخ أن السلام الدائم في الشرق الأوسط يتطلب تناول قضية فلسطين بشكل جدي، فلن يُساعد على حل أزمة الشرق الأوسط إلا التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. ويجب الاعتراف بما للشعب الفلسطيني من حقوق غير قابلة للتصرف وإعمال هذه الحقوق. إن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها الجولان، أمر أساسي من أجل تحقيق أي تقدم مجد في عملية السلام. وإلى أن يتم ذلك، على إسرائيل أن توقف فورا جميع خطط الاستيطان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

لقد كان الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة دائما مصدرا هاما للتوتر. ونشعر بخيبة أمل إذ ندرك أن هناك ١٩٤ مستوطنة إسرائيلية أقيمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها ٦٧ مستوطنة جرى توسيعها أو إنشاؤها منذ توقيع اتفاقات أوسلو. ومما يؤسف له أن السلطات الإسرائيلية أذنت ببناء مستوطنات جديدة في شباط/فبراير ١٩٩٧، منها واحدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، وذلك بدلا من أن تواصل عملية تجميد أنشطة الاستيطان. وسيؤدي إتمام هذه المستوطنة إلى إحاطة القدس الشرقية التي يسكنها العرب إحاطة كاملة بسلسلة من المستوطنات. وسوف يكون لذلك تأثير هام على التكوين السكاني للقدس الشرقية.

لقد نوقش القرار الإسرائيلي بتوسيع حدود بلدية القدس في مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وحث المجتمع الدولي إسرائيل على الامتناع عن تنفيذ قرارها، بالنظر إلى أن هذه الخطة ستؤدي إلى تزايد الأغلبية اليهودية في المدينة وتخل بالوقف الطوعي الذي فرضه مجلس الأمن. ونشعر بالقلق إزاء القرارات الإسرائيلية التي تشير إلى أنشطتها الاستيطانية بوصفها أولوية وطنية. وهذه محاولة أخرى للتعدي المتعمد على مشاعر شعب الأراضي المحتلة وإثارة هذه المشاعر وهذه الأفعال ليست في صالح عملية السلام في الشرق الأوسط بأي حال من الأحوال.

وبالمثل، فإن مصادرة الأراضي والحد من إمكانية الوصول إلى موارد المياه وهدم المنازل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها الجولان، لن تأتي بالسلام المرجو في المنطقة قط. فقد أصبح القضاء العشوائي على الأرواح والممتلكات في جنوب لبنان مسألة روتينية.

وتُعرب بنغلاديش عن إدانتها التامة للسياسة الإسرائيلية المتمثلة في الانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة. ونعرب عن تضامننا الكامل مع أشقائنا الفلسطينيين والعرب في هذا الصدد. ونود أن نذكر إسرائيل بأنها ملزمة بكفالة حقوق الإنسان الأساسية للشعب الخاضع لاحتلالها، وذلك بموجب اتفاقية

جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وبموجب القرارات ذات الصلة بالموضوع. لقد قام مجلس الأمن، في ٢٥ من القرارات التي اتخذها على مر السنين بإعادة تأكيد اعترافه بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وبالتالي، ليس هناك مجال للرفض من جانب واحد.

ونطلب إلى إسرائيل أن تُنهي تماما احتلالها لفلسطين والأراضي العربية الأخرى، بما فيها القدس، دون إبطاء. إذ أن ذلك من شأنه أن يكون خطوة هامة إلى الأمام في سبيل تحقيق السلام في المنطقة. ونرى أن التطورات التي حدثت بعد مذكرة واي ريفر تُبشر بالخير. وتود بنغلاديش أن تؤكد ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي تُشكل أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى حل المشكلة. كما نؤكد من جديد اقتناعنا بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط.

اسمحوا لي أن أورد ما جاء في الرسالة الموجهة من رئيس وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

> "في هذا اليوم، يضم شعب بنغلاديش، مرة أخرى، صوته إلى صوتي، لإعادة تأكيد دعمنا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتزامنا الكامل بها بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، وحق هذا الشعب في دياره وأراضيه".

ختاما، تؤكد بنغلاديش من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين والأراضي العربية الأخرى الخاضعة للاحتلال من جانب إسرائيل إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. ونرى أن مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة نشطة أمر أساسي من أجل نجاح نتائج جهود السلام.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة السفير، السيد ابرا دوجين كا، وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهود التي تُبذل في مناصرة القضية الفلسطينية وتطوراتها الراهنة.

بالرغم من مضي أكثر من خمسة عقود على إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة. فإن هذه المسألة لا يزال يكتنفها التعقيد السياسي المتواصل، مرحلة تلو الأخرى، كنتيجة حتمية لسياسة الاحتلال الاستيطاني غير الشرعي التي تنتهجها إسرائيل لتكريس أطماعها التوسعية داخل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وقد كان من دواعي خيبة الأمل أن نجد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والتي اعتمدت بأغلبية الأصوات لمعالجة حيثيات هذه القضية وفي مقدمتها القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ المعني بتقسيم فلسطين إلى دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، فضلا عن القرارات الأخرى المؤكدة على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف قد تم اختراقها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مما دلل بشكل لا يقبل الشك على الحقائق المبيتة لها والرامية إلى إبقاء وضعها كسلطة احتلال قائمة على مفاهيم الاستيلاء والتوسع لهذه الأراضي المحتلة بهدف تغيير معالمها التاريخية والقانونية على حساب السكان العرب الأصليين. ويأتي في مقدمة هذه الانتهاكات مواصلة الاستيطان في مدينة القدس الشريف، التي تمثل بتاريخها وحضارتها رمزا وشاهدا على التسامح الديني والتعايش والسلام.

إن مسيرة السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، قد حظيت بتأييد ودعم المجتمع الدولي قاطبة، وبصفة خاصة الدول العربية التي اعتبرتها خيارها الاستراتيجي لتحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. إلا أنه، للأسف الشديد، مُنيت هذه المسيرة بعراقيل واضحة تعمدت السلطات الإسرائيلية افتعالها من خلال اتباعها لمبادئ توجيهية وإجراءات تتعارض مع نص وروح واستحقاقات بنود الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع السلطة الفلسطينية. وقد تجسد أخطرها في محاولاتها المتكررة التراجع عن تنفيذ تعهداتها المبرمة، أو عدم التقيد بالجدول الزمني المحدد لها؛ واستئنافها لسياسة الاستيطان الاستعماري غير الشرعي في الأراضي المحتلة، وخصوصا في مدينة القدس الشريف؛ إضافة إلى الممارسات الخطيرة الأخرى كالاعتقال والإغلاق والعنف والقتل ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية وإلغاء حق

الإقامة للمواطنين العرب الأصليين، مما خلق حالة من عدم الاستقرار والأمن في الأراضي العربية المحتلة.

وبالرغم من ترحيب المجتمع الدولي باتفاق واي ريفر، الذي تم إبرامه مؤخرا في واشنطن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بوصفه تطورا إيجابيا باتجاه تحريك مسيرة السلام بعد الجمود الذي اكتنفها طوال العاملين الماضيين، إلا أننا للأسف الشديد ما زلنا نجد الحكومة الإسرائيلية ماضية في محاولتها للتملص من استحقاقات بنود هذا الاتفاق من خلال اتباعها لأسلوب التأخير والمماطلة، بل والإبطاء في تنفيذ ما تضمنه من تعهدات، لا سيما في مجال الإفراج عن المعتقلين السياسيين الفلسطينيين كافة، وتحقيق المزيد من ترتيبات نقل السلطة وتشغيل المرافق الوطنية الفلسطينية، وإعادة الانتشار في الضفة الغربية، فضلا عن إيقافها كافة الممارسات الأخرى الأحادية الجانب والهادفة إلى فرض الأمر الواقع بشأنها قبل بدء مفاوضات المرحلة النهائية، لا سيما سماح الحكومة الإسرائيلية بتشكيل مليشيات مدنية مسلحة من المستوطنين اليهود، الأمر الذي يؤكد من جديد عدم التزامها واكتراثها، واستمرارها في تكريس حالة الاحتلال وسياسة الاستيطان.

إننا نُقدر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تبذلها في سبيال إنجاح مسيرة السلام، إلا أننا نتطلع إلى مضاعفة هذه المساعي لحمل الحكومة الإسرائيلية على الوقف الفوري لانتهاكاتها، وتنفيذها الدقيق لكامل التزاماتها السياسية والقانونية والأخلاقية إزاء الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وفقا للجدول الزمني المحدد. وذلك تمهيدا للانتقال إلى مرحلة التفاوض على الوضع النهائي الذي يشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن وغيرها، وبما يكفل استعادة الشعب الفلسطيني لأراضيه المحتلة، ونيل حقوقه المشروعة في ممارسة حق تقرير المصير، وإعلان دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إننا نعتبر أن التدابير الاقتصادية الجائرة التي تحاول الحكومة الإسرائيلية مواصلة فرضها بين الحين والآخر على أبناء الشعب الفلسطيني والعربي داخل الأراضي المحتلة، بما في ذلك فرض الحصار والقيود على حركة تنقل الأشخاص والسلع، ومحاولات مصادرة أو تدمير المحاصيل الزراعية وغيرها، هي شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يتعارض مع أحكام القانون الدولي والإنساني واتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية حقوق المدنيين وقت الحرب. وعليه فإننا ندعو المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وراعيي عملية السلام والدول الفاعلة الأخرى، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الوقف الفوري لانتهاكاتها المتواصلة، لا سيما وأن الأمم المتحدة ستحتفل بالعيد الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أيام قليلة. كما نطالب الدول المانحة والمؤسسات المالية الإنمائية الدولية بتعزيز سبل الدعم المالي، وأوجه المساعدات الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني لتمكينه من بناء مؤسساته الوطنية، والنهوض بمشاريعه الإنمائية المستدامة، وتحسين أوضاعه المعيشية ولا سيما الصحية والتعليمية المتردية، أسوة بشعوب العالم الأخرى، حيث تؤكد الإحصاءات الدولية أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني عند بداية عملية السلام كانت أفضل مما هي عليه في الوقت الراهن.

إن عملية السلام ما زالت تراوح مكانها على المسارين السوري واللبناني بسبب المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية وتراجعها عن كافة التزاماتها التي أكدتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا نقف مع التوجه الدولي الداعي إلى ضرورة استئناف عملية السلام في مساراتها المختلفة، وتنفيذ إسرائيل كافة التزاماتها التي يأتي في مقدمتها الانسحاب الكامل من هذه الأراضي كافة بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان، وإلغاء جميع التدابير الإدارية التي تعمدت السلطات الإسرائيلية تنفيذها والرامية إلى ضم الجولان العربي السوري، ووقف أنشطتها الاستيطانية فيه، والتوقف عن مصادرة الأراضي والموارد المائية وطرد السكان العرب. كما نحث المجتمع الدولي على أن يبذل جهودا مضاعفة مع الحكومة الإسرائيلية لإلزامها على الاستئناف غير المشروط للمفاوضات في هذين المسارين من النقطة التي وصلت إليها استنادا لأسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. كذلك مطالبتها بالإيقاف الفوري لمسلسل العنف والقصف العشوائي الذي اعتادت أن تمارسه يوميا ضد قرى ومدن جنوب لبنان وبقاعه الغربي، والإفراج عن المعتقلين اللبنانيين القابعين في معتقلاتها منذ سنوات دون أي ذنب اقترفوه سوى الدفاع عن أنفسهم وأراضيهم المحتلة، وهو الأمر الذي أقرته الشرعية الدولية ومبادئها.

وختاما، بمناسبة احتفال الأمم المتحدة باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد موقفها المساند له، ولمسيرة كفاحه ونضاله العادل في سبيل تحقيق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما نؤكد من جديد أن الحل العادل والدائم والشامل لمشكلة الشرق الأوسط يستدعي تنفيذ دعائمها المتجسدة في قرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتعزيز إجراءات تدابير بناء الثقة، وإنهاء حالة الاحتلال الأجنبي، وممارسة سيادة القانون في حل المنازعات سلميا، وإزالة أسلحة الدمار الشامل كافة، بما في ذلك النووية منها، بهدف تحقيق ما تصبو إليه دول وشعوب المنطقة في الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

السيد غولد (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنشأ الأمم على أرض معينة بسبب تجربتها التاريخية التي تجعلها شعبا متميزا على مر الزمن، وتربطها بأرض محددة وتمكنها من أن تنعم بحكم ذاتي. ولقد حرم شعب اسرائيل بالقوة، على مدى عقود، من أن ينعم بوطنه. ومع ذلك، فإن علاقته بالأرض وبالقدس لم تنقطع على الإطلاق حتى ومع تعاقب الامبراطوريات التي احتلت اسرائيل بعدما اعتقد الفيلقان الرومانيان التابعان لفيسبلسيان وتايتوس أنهما وضعا نهاية للاستقلال السياسي اليهودي.

والواقع أن سعي الشعب اليهودي إلى استعادة أرضه بجد لم يتوقف على الإطلاق. فقد استعيد الحكم الذاتي رغم جميع المصاعب عام ١٣٢، وفي عام ٣٥١ وأيضا مرة أخرى في عام ٦١٤. وتركت البطولة التي أظهرها في عمليات الكفاح هذه بصماتها على أمكنة مثل بيتار، قرب القدس، وغملا، في مرتفعات الجولان، ومسادة، التي تشرف على البحر الميت.

ولقد حدا المثال الذي يُحتمل أن يبعث على القلق لهذا السعي المتواصل إلى الحرية الإنسانية ورسالتها العالمية بالنسبة إلى جميع الشعوب المغلوبة على أمرها بالامبراطور الروماني أدريان إلى منع إقامة اليهود في القدس، وهو قانون اتبعه بدقة جميع البيزنطيين الذين خلفوه تقريبا. علاوة على ذلك، فإن أدريان هو الذي قرر إعادة تسمية مقاطعة يهودا بسوريا - فلسطين، بهدف محو ذكرى الاستقلال السياسي اليهودي إلى الأبد.

بيد أن الذكرى لم يكن ممكنا محوها. فعاد الشعب اليهودي إلى وطنه على الرغم من طرده وتشريده بالقوة طوال قرون، ولم يحد من إمكانية الوصول إليه سوى استبداد القيمين عليه. واستعيدت المراكز اليهودية في صفد، وطبرية، والخليل، والقدس، فيما وصل إليها منفيون يهود أسبان في القرن السادس عشر. واستعيدت التعددية اليهودية في القدس في بداية القرن التاسع عشر، في حين تحقق بوضوح وجود أغلبية يهودية في القدس عام ١٨٦٤.

إن هذه التجربة التاريخية لا يمكن فصلها عن المناقشة العامة بشأن المسألة الاسرائيلية - الفلسطينية لأن هذه المناقشة، التي تركز اليوم على حقوق كل طرف في الأراضي المتنازع عليها في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يمكن أن ترتكز فحسب على آخر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة. والواقع المتمثل في تعمد استعمال صفات معينة في هذه القرارات لأسباب سياسية لهو أبعد بكثير من أن يكون حقيقة تاريخية وإنما هو قائم على أسباب تتعلق بتصويت الكتل.

وعلى سبيل المثال، فإن خيار استعمال مصطلحات من قبيل "الأرض الفلسطينية المحتلة" توحي بوجود مشكلة مباشرة، ألا وهي أنه كان هناك دولة عربية فلسطينية ذات سيادة في يوم من الأيام؛ وأن إسرائيل، وكأنها دولة استعمارية أوروبية، غزت أراضيها؛ وأن إسرائيل الآن يجب ببساطة أن تنسحب من تلك الأرض نفسها من أجل استعادة الدولة الفلسطينية. بل إن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، أثار أمام الجمعية العامة هذا الخريف

> "ضرورة إنصاف الشعب الفلسطيني لاستعادة مكانته الدولية ومقعده في الأمم المتحدة". (A/53/PV.18، الصفحة ١٤)

ومع ذلك، فإن الحقيقة مختلفة تماما حسب الصكوك الدولية ذات الصلة التي تحكم هذا الصراع الطويل. فحقوق كل طرف في الأرض المتنازع عليها لا يمكن فهمها إلا إذا تفحصنا ثلاثة مصادر أساسية ألا وهي الأحداث المحيطة بالقرارات المتخذة عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، والحالة التي أعقبت حرب الأيام الستة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وأخيرا اتفاقات أوسلو.

مع الزوال الرسمي للامبراطورية العثمانية، فإن عصبة الأمم التي كانت مصدر الشرعية الدولية في الجزء الأول من هذا القرن، اعترفت بالحقوق المطلقة للشعب اليهودي في أرضه. وفي الواقع، أكدت عصبة الأمم لدى وضع فلسطين تحت الانتداب أن الاعتراف بوجود صلة تاريخية تربط الشعب اليهودي بفلسطين بوجود أسباب لإعادة تأسيس وطنه القومي في ذلك البلد. ومما له دلالة خاصة أن عصبة الأمم لم تعط حقا للشعب اليهودي؛ وإنما اعترفت بحق لهم كان قائما من قبل. علاوة على ذلك، فإن ذلك الحق ظل معترفا به من قبل المنظمة التي خلفتها، أي الأمم المتحدة، والتي قالت في المادة ٨٠ من الميثاق إنه لا يجوز

> "تأويل نص أي حكم... من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافا فيها".

وهكذا، فإن الأمم المتحدة لم تلغ حقوقا كانت قائمة من قبل أو تعط حقوقا سيادية جديدة عندما التمس فتوى الجمعية العامة عام ١٩٤٧ وفقا للمادة ١٠ من الميثاق. ولقد جاءت التوصية في شكل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وقد قبلت القيادة الوطنية للمجتمع اليهودي المحلي في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني خطة التقسيم المقترحة، ولكن اللجنة العربية العليا وأعضاء الجامعة العربية الموجودين آنئذ لم يرفضوا رفضا قاطعا القرار ١٨١ (د - ٢) فحسب، وإنما اعترفت ستة بلدان منهم لاحقا باستعمال القوة المسلحة لمنع تنفيذه بالقوة.

وبعد أن أعلنت اسرائيل استقلالها بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، تعرضت فورا في الواقع لغزو على يد هذه الجيوش الستة، وكان معظمها قد تسلم إمدادات من الدول الأوروبية المستعمرة: مصر، بالاشتراك مع فرقة سعودية، تقدمت إلى أشدود في الغرب وإلى المشارف الجنوبية للقدس في الشرق. وتحرك الجيشان اللبناني والسوري ضد شمال اسرائيل. واحتل الجيش العراقي غربي السامرة وبلغ رأس العين قرب تل أبيب. وقامت قوات أردنية باقتطاع القدس تقريبا عن الشاطئ واستولت على النصف الشرقي من المدينة.

وفي مدينة القدس العتيقة، طرد السكان اليهود منها في حين دمر أو دنس ٥٨ كنيسا بما في ذلك الكنيس حرفا الذي بني عام ١٢٦٧. ونظام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقدس، المنصوص عليه في القرار ١٨١ (د - ٢)، لم يفعل شيئا لشعبها أو لحماية أماكنها المقدسة. ولكن القوات الإسرائيلية وحدها هي التي فكت الحصار عن القدس ووفرت الأغذية والماء لآلاف المقيمين في المدينة.

ولولا الرفض المسلح للقرار ١٨١ (د - ٢)، لما أزهقت أرواح الآلاف من الإسرائيليين في حرب الاستقلال في ١٩٤٨. ولولا تصميم الدول العربية على شن الغزو، لما وقعت أبدا مأساة العرب الفلسطينيين أثناء تلك السنوات نفسها.

ونتيجة للحرب، خضع قطاع غزة للإدارة العسكرية المصرية. وفي عام ١٩٥٠ قام الأردن بضم الضفة الغربية، ولم تعترف بهذا الضم إلا بريطانيا العظمى وباكستان. ولم تقدم إلى الأمم المتحدة في السنة التي أعقبت ذلك أية مطالب تنص على دولة فلسطينية بالنسبة لتلك الأراضي التي خضعت للاحتلال المصري والأردني. إلا أن هذه التطورات غيرت تغييرا تاما الظروف التي استندت إليها التوصيات الواردة في القرار ١٨١ (د - ٢). وباختصار، فإن القرار ١٨١ (د - ٢) قد طواه الرفض العنيف من جانب الجامعة العربية، وليس قرار دولة إسرائيل.

وأصبح واضحا فورا لإسرائيل في ذلك الحين أهم ظرف من تلك الظروف الجديدة. فالكفاح من أجل إعادة إنشاء دولة يهودية لم يكن فقط صراعا بين اليهود والعرب في ما كان من قبل فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، وإنما اشتمل على تدخل استراتيجي من جانب الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة. وتأكد ذلك مرة أخرى خلال السنوات العشرين التالية، ففي أيار/ مايو ١٩٦٧، عندما شكل جيران إسرائيل ائتلافا آخر بقيادة مصر، وحشدوا جيوشهم على طول حدود إسرائيل فيما أسموه آنئذ حرب الإبادة. ومرة أخرى، اندفعت قوات الحملة العراقية عبر الأردن، ووقفت على أهبة الاستعداد للعبور إلى الضفة الغربية مع بدء الأعمال القتالية في ٥ حزيران/يونيه.

ودخلت وحدات الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية أثناء حرب الأيام الستة التي أعقبت ذلك لسبب واحد: لقد هوجمت إسرائيل على طول هذه الجبهة بقصف مدفعي كثيف طال القدس، والمطارات الإسرائيلية، مثل رامات دافيد، والمدن الرئيسية. وعبرت الوحدات البرية الأردنية خطوط وقف إطلاق النار التي حددت في ١٩٤٩ تدعمها

العربات المدرعة الثقيلة التي كانت تتمركز في الضفة الغربية. وهكذا، استولت إسرائيل على الأراضي التي هوجمت منها في حرب دفاعية واضحة.

وعكست مناقشة الأمم المتحدة التي أعقبت حرب الأيام الستة هذه الحقيقة الأساسية، لأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي اعتمد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، نص على مبدأين هامين لا بد من تطبيقهما لكي يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم. أولا، إن الإشارة إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير تعني أنه لم يكن متوقعا من إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي التي دخلتها. وثانيا، اعترف القرار اعترافا واضحا بحق إسرائيل في حدود آمنة ومعترف بها.

إن هذين المبدأين يكمل أحدهما الآخر، إذ أن الحدود الآمنة تتطلب إجراء تعديلات إقليمية يتفق عليها على نحو متبادل. وكما قال سفير الولايات المتحدة آرثر غولدبرغ أمام مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧،

> "من الناحية التاريخية لم تكن هناك أبدا أية حدود آمنة أو معترف بها في المنطقة، ولم تنطبق على هذا التوصيف خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩لا خطوط وقف إطلاق النار في ١٩٦٧". (السجلات الرسمية لمجلس الأمن، الجلسة ١٣٧٧، الفقرة ٦٥)

ومن الواضح أن انسحابا إسرائيليا تاما لم يكن متوخى. وكما ورد فيما بعد في تصريح أدلى به جورج براون، وزير الخارجية البريطاني في ١٩٦٧، لصحيفة "الجيروزالم بوست" في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠،

> "ينص المقترح على 'أن تنسحب إسرائيل من أراض احتلت' وليس من 'الأراضي المحتلة'، وهذا يعني أن إسرائيل لن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة".

القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، نص صراحة على التفاوض، وتم التأكيد على ذلك في القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) لتحديد مواقع الحدود الآمنة.

غير أن هناك مفارقة مزعجة تبرز اليوم. ففي حين نص مجلس الأمن في قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، على أنه ينبغي التفاوض بين الأطراف بشأن الحدود الآمنة، فإن الجمعية العامة تقرر مسبقا نتائج هذه المفاوضات المقترحة من خلال تحديد الأراضي المتنازع عليها على أنها أراضي فلسطينية. فمن ناحية، قدمت الأمم المتحدة قرارات كانت بمثابة أساس لمؤتمر مدريد للسلام واتفاقات أوسلو. ومن ناحية أخرى، تعتمد قرارات في هيئة أخرى تقوض هذه المفاوضات نفسها.

وعندما قطع الأردن روابطه مع الضفة الغربية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨، كان يمكن لإسرائيل أن تقترح سد الفراغ بالتأكيد على مطالبها في السيادة. فحقوق الشعب اليهودي، على أية حال، كانت في صميم انتداب عصبة الأمم ولم تغيرها الأحداث التي أحاطت بقرار الأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢). وعزز هذا المطلب على نحو أكبر آثار حرب الأيام الستة، إذ أن إسرائيل لم تدخل الضفة الغربية إلا ممارسة لحقها المشروع في الدفاع عن النفس، مقارنة بالقيمين السابقين عليها، ومع إدراك إسرائيل التام لحقوقها التاريخية والقانونية، فإنها اختارت بالرغم من ذلك الدخول في عملية مفاوضات لحسم الوضع النهائي لهذه الأراضي المتنازع عليها، من خلال مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، واتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد اختارت إسرائيل طريق المفاوضات لسببين: أولا، إن إسرائيل ملتزمة بالتوصل إلى سلام مع جيرانها. وثانيا، إن إسرائيل مصممة على عدم حكم شعب آخر ضد إرادته. والواقع أن اتفاق أوسلو أدى إلى نشوء حالة يخضع فيها ٩٨ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لإدارة السلطة الفلسطينية، ولا يخضعون لإدارة إسرائيل. إلا أن الأساس الجوهري لاتفاقات أوسلو ولقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، يقوم على أن المسائل ينبغي أن تحسم فقط من خلال المفاوضات بين الأطراف. واتفاق أوسلو الثاني المؤقت واضح في هذا الصدد:

> "لا يجوز لأي طرف أن يبادر باتخاذ أية خطوة أو أن يتخذ أية خطوة من شأنها أن تغير الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة بانتظار ما ستسفر عنه مفاوضات الوضع الدائم". (المادة ٣١، الفقرة ٧)

والقصد الواضح من هذه الصياغة هو منع إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد ومنع إسرائيل من ضم

الضفة الغربية أو قطاع غزة من جانب واحد، لأن هذه الإجراءات هي وحدها التي تغير المركز القانوني لهذه الأراضي المتنازع عليها. وهذا الالتزام قطع مجددا في مذكرة واي ريفر التي أبرمت مؤخرا. وفي رسالة الضمانات التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وأرفقت باتفاق واي ريفر، اتخذت الولايات المتحدة أيضا موقفا قويا في هذا الصدد:

"إننا نؤكد على أن الذين يعتقدون أن بإمكانهم الإعلان عن مواقف من جانب واحد أو أن بإمكانهم اتخاذ إجراءات أحادية، عند انتهاء الفترة الانتقالية، إنما يعملون على وقوع الكارثة".

وبالرغم من هذه الالتزامات المحددة الواردة في اتفاق أوسلو، أعلن السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أنه يعتزم الإعلان عن الدولة الفلسطينية في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، وعلى أساس هذه التصريحات السابقة، اتخذت حكومة إسرائيل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، القرار التالي، عندما وافقت على مذكرة واي ريفر:

"إن إعلان السلطة الفلسطينية من جانب واحد إنشاء دولة فلسطينية، قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، سيشكل انتهاكا موضوعيا وأساسيا للاتفاق المؤقت. وفي حال وقوع هذا الانتهاك، ستعتبر الحكومة الإسرائيلية أن من حقها اتخاذ جميع الخطوات الضرورية، بما فيها تطبيق الحكم والقانون والإدارة الإسرائيلية على مناطق الاستيطان والمناطق الأمنية في يهودا والسامرة وغزة، حسبما تراه مناسبا".

فإذا وقعت سلسلة الأحداث هذه في أيار/ مايو القادم، فلن يكون ذلك مستغربا. وإسرائيل تفضل من جانبها انتهاج طريق التسوية التفاوضية على انتهاج طريق أحادي الجانب. ومع ذلك، فإذا نفذ الرئيس عرفات نيته المعلنة بإنشاء دولة فلسطينية من جانب واحد، فإن إسرائيل ستتخذ الإجراءات الضرورية لحماية أمنها، بما في ذلك ضمان حدود يمكن الدفاع عنها، ولها كل الحق في ذلك.

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب للأمين العام ولرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالنيابة عن وفدي، عن ارتياحنا العميق للتقريرين الواضحين والشاملين اللذين قدماهما عن قضية فلسطين.

وكما نعلم جميعنا، تولي منظمتنا أولوية عالية لهذه القضية الهامة، التي تقع في صميم الصراع العربي - الإسرائيلي. ويأتي نظرنا فيها مرة أخرى في مرحلة بالغة الأهمية بشكل خاص لعملية السلام التي بدأت في مدريد وترجمت إلى شروط محددة باتفاقات أوسلو التاريخية.

ومما يذكر أن اتفاقات أوسلو قد بعثت آمالا كبيرة للغاية في أن يتحقق السلم والأمن في الشرق الأوسط، ورحب بها المجتمع الدولي بأسره باعتبارها معلما بارزا رئيسيا في العلاقات الإسرائيلية - العربية.

ولكن للأسف، سرعان ما وقفت العملية أمام مأزق نتيجة لرفض الحكومة الإسرائيلية الوفاء بالتزاماتها وبسبب التدابير غير القانونية التي فرضتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وتتراوح تلك التدابير بين إنشاء مستوطنات جديدة إلى مصادرة الأراضي العربية وإغلاق الأراضي الفلسطينية. وهذه الحالة المستعصية لا يمكن إلا أن تدفع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين وراعيي عملية السلام إلى العمل.

ولهذا علق المجتمع الدولي كل آماله على المفاوضات التي جرت في الأشهر الأخيرة والتي توجت بمذكرة واي ريفر المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وترحب حكومتي بالخاتمة الناجحة لتلك المفاوضات الشاقة.

ومن ثم يسعدنا أن نغتنم هذه الفرصة لنحيي هنا، باسم حكومة وشعب النيجر، الدور القيادي الذي اضطلع به الرئيس الأمريكي والعاهل الأردني، ليس بتيسير استئناف محادثات السلام فحسب، ولكن أيضا بإبرام مذكرة واي ريفر، التي نفثت حياة جديدة في عملية السلام.

ونحن نرى أنه في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام، التي أشرت إليها سلفا، يجب على الطرفين المعنيين أن يبذلا أقصى ما في وسعهما للمحافظة على الزخم الجديد لعملية السلام وأن يواصلا العمل في إطار اتفاقات أوسلو. وهما إذ يفعلان ذلك، لابد لهما بوجه خاص من احترام الالتزامات التي دخلا فيها بمحض

إرادتهما والامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية مخالفة للقانون الدولي.

وكذلك، ندعو الطرفين إلى المزيد من العمل على تهيئة مناخ تتوفر فيه الثقة والهدوء، وهو ما نراه عنصرا حيويا لاستمرار المفاوضات بشأن المسائل المعلقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة، بما فيها القدس.

وفي ختام تعليقاتي، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا على أنه فيما ترى النيجر، يتوقف مستقبل السلام في الشرق الأوسط على نيل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، أي حقه في العودة إلى ديارة واستعادة ممتلكاته وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية.

إن تحقيق تلك الحقوق من شأنه أن يسهم بصورة حاسمة في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي - العربي. ولذلك يود وفدي أن يعرب عن أمله في الجمعية العامة، التي لا تزال تتحمل المسؤولية الكاملة عن القضية الفلسطينية، أن تصعد جهودها لكي تكفل في المستقبل القريب تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والعمل في سبيل خاتمة ناجحة لعملية السلام التي بدأت في مدريد وجرت متابعتها في أوسلو على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد هاشمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في هذه السنة تمر الذكرى الخمسون للنكبة - عندما سُلبت حقوق الشعب الفلسطيني واقتلع مئات الآلاف من الفلسطينيين من أرضهم وديارهم وممتلكاتهم. وتكتسب مناقشة اليوم لقضية فلسطين أهمية خاصة، إذ أنها تتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويمثل الاحتفال بهذه المناسبة الميمونة تذكرة للمجتمع الدولي، وهذه الجمعية على وجه الخصوص، بمسؤوليتهم المستمرة عن الشعب الفلسطيني في سعيه إلى السلام العادل والدائم وإلى الأمن في أرضه الوطنية.

لقد كان التوقيع على مذكرة واي ريفر في واشنطن، العاصمة، في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، بين رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد بنيامين نتنياهو، يمثل انطلاقة في عملية السلام المتوقفة، قوبلت بالترحيب. والمواقف الشجاعة التي أظهرها الطرفان والدور الحاسم الذي اضطلعت به الحكومة الأمريكية، وبخاصة الرئيس كلينتون، في تيسير عملية التوقيع على الاتفاق، كل ذلك قطعا يستحق الثناء. ومما يستحق ثناءنا بنفس القدر الدور القيم الذي اضطلع به العاهل الأردني جلالة الملك حسين. وبعد قرابة العامين من الجمود في عملية السلام، بعثت مذكرة واي ريفر الآمال في إمكانية تحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومما يسعد ماليزيا أن احتفل الفلسطينيون باستعادة ١٣ في المائة من أرضهم، وافتتاح مطار غزة الدولي الذي يمثل رمزا هاما آخر للدولة الفلسطينية وخطوة هامة تجاه التنمية الاقتصادية في فلسطين. والتنفيذ السريع للاتفاق المرحلي للسلام قطعا سيقطع شوطا طويلا نحو تهيئة مناخ موات لإجراء مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

ومما لا شك فيه أن شعب فلسطين ينتظر بتلهف عودة بقية أراضيه التي لا تزال محتلة. ومن ثم ندعو إسرائيل إلى أن تنسحب بسرعة من الأراضي الفلسطينية المتبقية حتى تحقق بالكامل أهداف عملية السلام.

ولئن كنا نرحب بالتقدم السياسي الذي تحقق، فإن استمرار تدني حالة حقوق الإنسان والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لا تزال شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. إن المحن والمعاناة التي تحملها الفلسطينيون على مر السنين معروفة جيدا وموثقة. ومستوى معيشة الفلسطينيين لا يزال منخفضا ويتسم بمعدل بطالة مرتفع وبدخول أسرية مترددية، وهياكل تحتية مثقلة وقيود مفروضة على العمالة والتنقل.

إن التسوية السلمية الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تحسم مشكلة اللاجئين. وينبغي أن توقف على الفور سياسات التحرش الإسرائيلية لمصادرة الأراضي التي يملكها الفلسطينيون على نطاق واسع، وهدم المباني المملوكة للعرب بالإضافة إلى إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات الموجودة في الأراضي المحتلة، على نحو غير مشروع. وبما أن عملية السلم والحالة على أرض الواقع مترابطتان وتكمل إحداهما الأخرى فإن المحنة المستمرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني لا تبشر بالخير لمستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن ثم فإن التخفيف الفوري من حدة المحنة شرط أساسي لزيادة ترسيخ وتعزيز عملية السلم.

وحتى يزدهر السلام، ينبغي أن يرافق التقدم في السعي إلى تسوية سلمية، نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية، وبصفة خاصة تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وحتى يسود السلم والاستقرار في الشرق الأوسط من الضروري وضع حد فوري لكل السياسات والإجراءات التمييزية والقمعية التي تمارسها الدولة القائمة بالاحتلال. ينبغي أن يحل محل هذه السياسات جهود أمينة وجادة لبناء الثقة بالإضافة إلى إعمال العدالة الاجتماعية والأمن المتبادل فيما بين الأطراف المعنية. والإفراج الفوري عن المزيد من الفلسطينيين المعتقلين سيكون خطوة في الاتجاه السليم.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزام ماليزيا الدائم ودعمها الثابت للشعب الفلسطيني وقيادته. وسنواصل تقديم الدعم لهما في سعيهما لاستعادة حقوقهما غير القابلة للتصرف وبصفة خاصة حق تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة في وطنهم. ونثق في أن السلطة الفلسطينية تحت رئاسة ياسر عرفات ستوجه الشعب الفلسطيني صوب بلوغ هذا الهدف. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى القيادة الفلسطينية وإلى الشعب الفلسطيني حتى يحققوا هذا الهدف في وقت مبكر.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يؤكد المجتمع الدولي اليوم دعمه لشعب فلسطين في سعيه لتحقيق السلم والعدالة، ولتحقيق أهدافه وتطلعاته المشروعة، ونود أن نؤكد مجددا تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونعرب عن التزام الهند بالتأييد المستمر القائم على أساس المبادئ للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وعلاقات الصداقة العميقة التي تربط الهند بالشعب الفلسطيني تقوم على أساس صلات حضارية تشمل تقريبا كل جوانب المساعي الإنسانية، الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية. وتتعزز هذه الروابط وتزداد قوة بمرور الزمن. ومنذ عصر المهاتما غاندي ما فتئ دعم الهند للقضية الفلسطينية قويا لا يتزعزع. لقد وقفنا، ولا نزال نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق حقوقه الوطنية العادلة والمشروعة، التي تعتبر مفتاح السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ويظهر تأييد الهند للقضية الفلسطينية من دعمنا المستمر والدائم للمسائل الفلسطينية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

وأيدت الهند على الدوام إيجاد تسوية سلمية لجميع الصراعات. إن الطريق إلى السلم كثيرا ما يكون صعبا ومحفوفا بالعقبات. ومن الحتمي أن تلتزم الأطراف المعنية بحل سلمي لكل المشاكل المعلقة. ولقد تابعت الهند عن كثب التطورات المتعلقة بعملية السلم في الشرق الأوسط. إن التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي تبعه بعد سنتين الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وغزة، واتفاق الخليل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كلها خطوات أولية شجاعة اتخذها قادة ذوو بصيرة بغية وضع حد لسلسلة من العداوات وسفك الدماء، ولبدء عصر جديد من السلم والاستقرار والتعايش في المنطقة، خال من الأحقاد والخلافات.

ونرحب بمذكرة التفاهم التي وقعت في واي ريفر في الشهر الماضي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فعلى الرغم من الصعوبات المختلفة التي ظهرت في طريق عملية السلم فإن التزام الأطراف الأساسية بالسعي وراء هدف السلام يستحق الإشادة. وتحث الهند على تفادي اتخاذ أي إجراء انفرادي، وتؤيد التنفيذ المخلص لمذكرة التفاهم التي وقعت في واشنطن. وذكر رئيس وزراء الهند شري أتال بيهاري فاجبايي في رسالته بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ما يلي، تعتقد الهند أن مذكرة التفاهم ستحسن نوعية حياة الشعب الفلسطيني وستمهد الطريق لبدء مفاوضات الوضع النهائي حتى يمكن تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهكذا يمكن أن يصبح الأعداء السابقون يوما ما شركاء في قضية السلم.

وهناك اعتراف عام بأنه، إلى جانب الدعم السياسي لعملية السلم، ينبغي التركيز على المهام المتعددة الجوانب لبناء الأمة. والسلطة الفلسطينية الوليدة تحتاج إلى مساعدات سخية لا سيما في ميادين الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل. وتطوير البنية الأساسية مجال آخر

يكتسي أهمية حيوية. والتحديات التي تواجه شعب فلسطين تواجه أيضا المجتمع الدولي وتستحق اهتمامه العاجل ودعمه السريع. والتعاون الإقليمي الذي تسانده الجهود الدولية شرط أساسي لتعزيز السلم والازدهار في المنطقة.

وستواصل الهند، في حدود مواردها المحدودة تقديم المساعدة المادية والتقنية لشعب فلسطين بغية تعزيز تقدمه صوب الحكم الذاتي وبناء الأمة. ونسعى إلى مساعدة شعب فلسطين من خلال المنح الدراسية وبرامج التبادل. ووفرنا في عام ١٩٩٦-١٩٩٧ أكثر من ٥٠ مكانا للتدريب المتخصص بتكلفة بلغت حوالي ٥,٥ مليون روبية. وفي مؤتمر المانحين بواشنطن المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، تعهدت الهند بدفع مليون دولار، كما تعهدت بدفع مليون دولار أخرى في مؤتمر جمع التبرعات اللاحق الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وهذه التبرعات تستخدم في توفير السلع وفي تنفيذ مشروعات في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. وعرضنا أيضا إقامة مركز تسهيلات مشترك للتدريب على أنشطة مهنية في مجالات مثل إعداد البرامج الجاهزة وبرمجة الحواسيب، والآلات الرقمية المبرمجة الكترونيا. وقدمت الهند أيضا مساهمات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتبرعت بمبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ روبية لعام ١٩٩٨.

وبينما يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في تحقيق الهدف المنشود، هدف السلام والازدهار في المنطقة، فإن الدفعة الحقيقية باتجاه الحل الدائم يجب أن تأتي من الأطراف ذاتها. والنجاح الذي تحقق مؤخرا في رسم مسار للخروج من حقل الألغام المزروع بالمبادرات المجهضة والعراقيل، يحيي في نفوسنا الأمل من جديد. ونثق بأن ما أبدته الأطراف من الحكمة والحصافة، وولد قوة دفع صوب تعايش سلمي يستفيد منه الجميع، سيظل يهدي المفاوضات المقبلة التي نثق بأنها ستفضي إلى نتيجة ناجحة وعادلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.